دور المؤسسة الاقتصادية في رسم السياسات العامة في العراق

م.م. فؤاد سعدون شياع
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
drfwadshi@gmail.com

الملخص:

تعد السياسات العامة على أساس انها فعل جماعي موجه نحو احداث تغير في المجتمع على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والادارية، ووضع الاهداف واستحداث افضل الوسائل لانجاز هذه الاهداف وتحقيقها ولا بد من هذه السياسات ان تتصف بالمرونة التي تتميز بكونها قابلة للتغير والتطوير والتعديل والحذف بحسب المتغيرات الناتجة عنها والمفروضة عليها لكي تبتعد عن الجمود ومن ثم فشلها في دخول متغيرات جديدة، حيث لا يمكن اقتباس سياسة عامة نجحت في مجتمع معين لتعميمها على المجتمع الآخر يختلف عنه فكريا وثقافيا وقيميا، ولا بد لهذه السياسة ان تستجيب لمتطلبات النظام السياسي العامة ليثبت شرعيته وقد تكون استجابة رمزية شكلية وغير فعلية.

الكلمات المفتاحية: (المؤسسة الاقتصادية، السياسات العامة).

The role of the economic institution in drawing up public policies in Iraq

Fouad Saadoun is a Shiite
Al-Nahrain University / College of Political Science

Abstract:

Public policies are considered on the basis that they are a collective action directed towards bringing about change in society in all economic, social, political, cultural and administrative aspects, setting goals and developing the best means to achieve and achieve these goals. These policies must be characterized by flexibility, which is characterized by being subject to change, development, modification and deletion according to variables. resulting from it and imposed on it in order to move away from

stagnation and then its failure to introduce new variables, as it is not possible to quote a general policy that succeeded in a particular society in order to generalize it to the other society that differs from it intellectually, culturally and morally, and this policy must respond to the general requirements of the political system to prove its legitimacy and it may be Formal and non-actual symbolic response.

Keywords: (economic institution, public policies).

المقدمة:

إنَّ اليات رسم السياسات العامة تمر من خلال السياسات العامة الحكومية والتي تقع على كاهل السلطات والمؤسسات الاقتصادية التي تعنى بشأن الاقتصاد العراقي وتنظيمه، كما ان هذه المؤسسات تواجه عدد كبير من التحديات والتي بعضها يكون تحد سابق واخر يكون تحدي جديد، ويرى الباحث ان كفالة تحقيق رسم السياسات العامة له منافع كبيرة تعود على الدولة والمواطنين الامر الذي يحتم على الجميع الاهتمام بها وبذل كافة الجهود من اجل ضمانها.

أهمية البحث

ان اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط بصورة مباشرة ورئيسية يجعل الاقتصاد العراقي معرض الى الازمات الاقتصادية الخارجية التي تكون خارج ارادة العراق، وهذا مايجعل الاقتصاد العراقي عرضة الى الهزات الاقتصادية الخارجية التي جعلت من العراق يعاني من ازمات اقتصادية عام ٢٠١٤ وعام ٢٠٢٠ والخاصة بأسعار النفط وتحديدها.

إشكالية البحث

تدور إشكالية البحث حول التساؤلات الاتية:

١. ماهي طبيعة الاقتصاد العراقي؟

٢. ماهي اليات المؤسسات الاقتصادية في حل المشكلات الاقتصادية؟

فرضية البحث

واجهت عملية رسم السياسات العامة في العراق بعد عام ٢٠١٤ تحديات عدة مما اثر سلبا على دورها في حل المشاكل الاقتصادية وتحديد مستقبلها.

منهجية الدراسة

من أجل التحقق واثبات فرضية الدراسة، والوصول الى النتائج فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بعدّه الدراسة وسيلة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها من خلال جمع البيانات والمعلومات عن المشكلة البحثية واخضاعها للدراسة الدقيقة.

المطلب الاول: طبيعة النظام الاقتصادي في العراق

جاءت التغيرات التي حدثت عام ٢٠٠٣ أثر الاحتلال ، بإجراءات جديدة سيما وان هذا الاقتصاد كان يعاني كثيرا جراء السياسات الدكتاتورية التي اثرت علية بصورة كبيرة .[١] كما ان طبيعة النظام الاقتصادي السائد في العراق وملكية الدولة والقطاع العام لعموم الصناعات الكبيرة الأمر الذي حد من قدرة الشركات على الدخول الواسع في السوق العراقية ، ناهيك عن عدم السماح للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للعمل في العراق[٢].

أولا: التوجه نحو الاقتصاد الريعي

الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد في عائداته النقدية اعتماداً شبه مطلق على الريع النفطي في غياب أي أنشطة إنتاجية أخرى تسهم في الإيرادات العامة، نتيجة لضعف ومحدودية قاعدة الإنتاج السلعي، ربما يتنافى هذا الأمر مع حقيقة اقتصاد السوق الذي يقتضي أن يكون النشاط الخاص هو مصدر الفائض الاقتصادي، لذلك فإن الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على إيرادات النفط وبنسبة تتجاوز(٩٥ %) من الموازنة العامة إن استمرار هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي تفسر سبب استمرار الحاجة إلى الدور المركزي للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان ومن أبرز مظاهر السمة الريعية للاقتصاد العراقي ما يأتي[٣]:

أ –هيمنة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

ب –ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض ضرائب.

ت –ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات النفطية تصل في العراق إلى أكثر من(٩٥ %) من إجمالي الصادرات.

ث – ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من(٩٥%) من إيرادات الموازنة العامة.

ج – الاعتماد شبه المطلق على الاستيراد، نتيجة لانحسار القدرات الإنتاجية للقطاعات السلعية.

وبعد قيام الاقتصاد العراقي بالاعتماد على النفط بصورة أساسية وضعت وزارة النفط العراقية سياسة عامة اقتصادية من اجل استغلال الموارد المتاحة للنفط بصورة متكاملة، ورسم سياسة عامة من خلال وضع عدد من الأهداف والعمل على تحقيقها ومن ابرز تلك الأهداف هو الاتي [٤]:

١– وضع سياسة نفطية على وفق أسس متوازنة تحافظ على مصادر الثروة النفطية وتحقيق التطوير والأستغلال الأمثل للموارد بما يكفل الالتزامات المالية للدولة وخططها للتنمية .

٢– الحصول على سعر عادل للنفط العراقي في أسواق النفط الدولية .

٣– تعزيز موقع العراق في الاسواق الدولية وتقوية اثره في المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية ذات العلاقة بالمجال النفطي مثل منظمة أوبك وأوابك .

٤– تأمين احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية والغاز .

٥– تكوين صناعة نفطية وطنية قادرة على دعم الاقتصاد الوطني من خلال استثمار النفط وتصديره.

نتيجة لتراجع البنى التحتية للقطاع النفطي، المتمثلة بمنظومات الانتاج والنقل والتصدير، وعدم قدرة العراق على توفير الامكانات المالية والفنية لاسيما الملاكات المؤهلة التي تسربت بسبب الظروف الى خارج العراق او للعمل في قطاعات أخرى، كان ذلك مبرر الى اللجوء الى الاستعانة بالشركات الاجنبية لتطوير القدرات الانتاجية للحقول النفطية القائمة التي تراجعت قدراتها الانتاجية كثيرا . وطرحت الحكومة العراقية طريقة

التعامل بالتراخيص النفطية [٥]، وفق الشروط العامة لجولات التراخيص التي وضعتها الحكومه وهي الاتي:

أ- تبلغ مدة العقد عشرين عاما قابلة للتمديد لمدة خمسة أعوام.

ب- تمثل شركة نفط الجنوب أو شركة نفط الشمال أو شركة نفط ميسان أو أي شركة وطنية تستحدث لاحقا الشريك الوطني .

ت- يتحمل الشريك الأجنبي كافة الأعباء المالية خلال مدة البحث فإذا لم يتم اكتشاف النفط تجاريا تكون الخسائر على الشريك الأجنبي فقط أما إذا تم اكتشاف النفط تجاريا تتحمل الدولة كافة الأعباء المالية .

ث- تسترد النفقات التي ينفقها الشريك الأجنبي على شكل دفعات ولمدة خمسة سنوات وبدون فوائد.

من خلال الشروط السابقة لعقود الخدمة وعقود المشاركة في الإنتاج وجولات التراخيص نلاحظ إن جولات التراخيص تعتبر عقود خدمة وليست عقود مشاركة في الإنتاج، فالشريك الأجنبي لا يشارك الحكومة العراقية في الإنتاج بل يحصل على نصيبه على شكل مكافأة عن كل برميل إضافي منتج فوق الإنتاج الأولي، كما انه لا يستخدم الاحتياطي النفطي كرهين من اجل الحصول على القروض ،بالإضافة إلى إن الشريك الأجنبي لا يشارك الحكومة العراقية في عمليات الإدارة والتشغيل بصورة متكافئة وهو ملزم بدفع هبة العقد للحكومة العراقية[٦].

ثانيا: التوجه الليبرالي وأتباع اقتصاد السوق

ان تدهور الاقتصاد العراقي بسبب السياسات الاقتصادية العبثية التي اتبعها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، ومحاولته التوجه إلى خصخصة الاقتصاد العراقي ونهب ثروات العراق وفسح المجال للشركات الأمريكية وغيرها للعمل في العراق دون ضوابط ساهم في توجه الاقتصاد نحو النموذج اللبرالي.[٧]

إن الاندفاع نحو التوجه الليبرالي للنظام الاقتصادي في العراق، جاء مسنوداً من المنظمات الدولية المؤيدة للعولمة وبدعم من الولايات المتحدة، فقد ركزت السياسة

الاقتصادية للحاكم المدني الذي عينه الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ على تطبيق اقتصاد السوق، واتخاذ الإجراءات كافة الكفيلة بالتحرر الاقتصادي وسرعة الاندماج بالاقتصاد العالمي، وقد أعلن عن التخلي عن النظام المركزي والمخطط الذي كانت الدولة بموجبه تتولى مهمة تخصيص الموارد وتحديد كميات وأسعار السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها.

وتركز جهود السياسة الاقتصادية على تعزيز الانفتاح على الأسواق العالمية والتحرر المالي مع اهمال شبه كامل للتنمية الداخلية وقطاعات الإنتاج المحلية، بعد أن أعلنت الحكومة انسحابها الكامل من النشاط الإنتاجي غير النفطي، لمصلح القطاع الخاص. فإذا كانت الليبرالية تعني احترام الحريات الاقتصادية، فإنها لا تعني بالضرورة تحرير الاقتصاد الكامل من تدخل الدولة وإنهاء وجود القطاع العام. فانسحاب الدولة وتخليها عن وظيفتها الإنتاجية في العراق بعد الاحتلال لم يقترن بتبلور قطاع خاص وطني قادر على تعويض انسحاب الدولة من قطاع الإنتاج، وقد زاد الأمور تفاقماً اقتران هذا الانسحاب بتبني التوجهات الليبرالية للسياسات التجارية، وهذا ما أدى إلى إنهاء وجود الصناعات المحلية في القطاعين العام والخاص لعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة وتحويل الاقتصاد العراقي إلى حاضنة ريعية استهلاكية تابعة[٨].

ثالثا: التوجه الاستهلاكي للنظام الاقتصادي

هناك عدة عوامل دفعت نحو تفاقم التوجه الاستهلاكي للنظام الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من أبرزها:

أ – تبني فكرة المحاصصة أو نظام المكونات في دستور ٢٠٠٥: اذ إن دفع ممثلي المكونات إلى الضغط باتجاه إبراز سعة المكوّن، مالياً ولا سيما من خلال تعظيم المصروفات الاستهلاكية في الموازنة التشغيلية، جعل تركيز السياسات المالية على مدار عقد كامل ينحصر في تصميم آليات لتوزيع موارد الريع النفطي على المكونات، أكثر من تركيزه على تصميم استراتيجيات للنهوض بالتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ب – تلبية رغبة المكونات ادى إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وفق أسس استهلاكية، وهذا الأمر دفع بالإنفاق التشغيلي إلى رأس سلم أولويات المالية العامة،

فخلال المدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٤ تم صرف ما يزيد على النصف تريليون دولار على الإنفاق الحكومي الاستهلاكي غير المنتج.

رابعا: التوجه الخارجي للنظام الاقتصادي

بسبب تبدل الظروف الاقتصادية والسياسية في البلد وتغير طبيعة الاقتصاد العراقي من اقتصاد يعتمد التخطيط المركزي الى اقتصاد يعتمد آلية اقتصاد السوق اي اعتماد آلية العرض والطلب .[٩]

ظل التوجه الخارجي للنظام الاقتصادي يركز على تقوية أواصر الارتباط بالخارج وساهم في بروز توجهات ليبرالية منفلتة نسبياً، عملت على تجميد التشريعات التي تراعي التنمية وحقوق المستهلك والمنتج الوطني، من مخاطر الإغراق التجاري كقوانين التعرفة الجمركية والتنافسية وحماية المنتج الوطني وحماية المستهلك، ولم يول أي اهتمام بالتنمية الداخلية، وقد خلق هذا التوجه نوعاً من التصادم بين سعي الحكومة لتعزيز المركزية، وبين طموح النشاط الخاص نحو توسيع نطاق الحرية الاقتصادية وتقوية استقلالية السوق الداخلي، تجسد هذا التعارض في استمرار العمل بالنصوص التشريعية المعرقلة للحرية الاقتصادية ونشاط السوق، وضعف الإجراءات المتخذة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار. فما زال العراق يحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات بيئة الأعمال، وهذا الأمر جعل سلوك النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة وبعيداً من مجالات الاستثمار الحقيقي، وقاد هذا الاتجاه إلى تدني النشاط الإنتاجي للقطاعين العام والخاص إلى أدنى نقطة في تاريخ البلاد الإنتاجي[١٠].

المطلب الثاني: اليات تعامل المؤسسات الاقتصادية

ان اغلب الدول وخصوصا الدول النامية والعراق واحد منها تعتمد مناهجها ونظامها الاقتصادي على الفكر والايدلوجية التي يؤمن بها النظام السياسي وتستند في ذلك على الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية والبنى التحتية والهيكلية والارتكازية

المتاحة للاقتصاد والاهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها لرفاهية المجتمع وتامين احتياجات الشعب الاساسية والتي تجعله يشعر بان نظامه السياسي يعمل من اجل خدمته وبناء مستقبله ولكن في ظل الظروف السياسيه والامنيه والاقتصاديه التي عاشها العراق حاليا [١١]. وللتعرف على اليات تعامل المؤسسات الاقتصادية سنتناول ذلك من خلال الاتي:

اولا : ازمة هبوط أسعار النفط الى مستويات غير مسبوقة: اذ انخفضت أسعار النفط في عام ٢٠١٤ قرابة(٧٠%) عما كانت عليه في نهاية عام ٢٠١٣، وقد أثر ذلك كثيراً على إيرادات الموازنة العامة الاتحادية، نظراً لكون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير جداً على تصدير النفط في توفير إيرادات الموازنة ولذلك فان دور القطاعات الأخرى خاصة الصناعة والزراعة طيلة العشرين سنة الماضية كان ضئيلاً [١٢].

ان حاجة البنوك المركزية إلى تأدية دورها التنظيمي من قوانين المصارف والمنشورات التي تحكم النشاطات المصرفية، وفقا للوائح وقوانين البنوك المركزية ووضع السياسات والتعليمات الصادرة منها، وتسعى البنوك المركزية عن طريق أداء دورها التنظيمي إلى تحقيق عدد من الأهداف[١٣].

وبالنظر لضخامة هذه التحديات فقد عمد البنك المركزي في تلك الظروف العصيبة الى اتخاذ عدد من الخطوات المنسقة والمتتالية واضعا نصب عينية تحقيق أهدافه المشار اليها في مقدمة هذه الدراسة ومن أبرز هذه الخطوات والإجراءات الاتي:

إعادة النظر بأسلوب وأليات ووسائل اعداد وتنفيذ سياسته النقدية واضعاً نصب عينية الآتي: ١- الاستخدام الكفوء للاحتياطي الأجنبي المحتفظ به لديه محاولاً استخدامه إستخداماً يتلائم مع طبيعة الظرف الاقتصادي الذي يمر به العراق .

٢- وضع الآليات المناسبة لضمان استقرار سعر الصرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار.

٣- استخدام البنك لآليات وأدوات التيسير الكمي من خلال إسهام البنك بالتنسيق مع وزارة المالية لتخفيض أثار زيادة النفقات العامة في الاقتصاد العراقي، والحد من أثارها الضارة على سعر الصرف والاستخدام الكفؤ للموارد المتاحة قدر الإمكان(١٤).

ثانيا: استيلاء (داعش) على ثلاثة محافظات عراقية هي (الموصل، الأنبار، صلاح الدين): إن حالة التدهور كانت صفة ملاصقة للاقتصاد العراقي نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة والحروب التي مر بها والحصار الاقتصادي الذي أوقف معظم منشآته الاقتصادية سواء الإنتاجية منها أو الخدمية بشكل كلي أو جزئي وهذا أدى إلى استنزاف المواد المالية جراء الإهمال والاستخدام غير المناسب فضلاً عن تراجع القيمة الحقيقية لدخول الأفراد وهذه الحالة المتردية ازدادت وتفاقمت بسبب داعش الارهابي (١٥).

فضلا عن استيلاء عصابات داعش على (١٢١) فرعاً من فروع المصارف العاملة في محافظات نينوى، الأنبار، وصلاح الدين منها (٨٤) فرعاً تابعة للمصارف الحكومية و (٣٧) فرعاً تعود للمصارف الخاصة، وقد بلغ اجمالي خسائرها بضمنها فرع البنك المركزي العراقي في نينوى قرابة (٩٠٠ مليار دينار)، مع قيامه بسرقة موجوداتها المتداولة وتخريب مبانيها، وان تداعيات ذلك على الاقتصاد العراقي كانت كبيرة جدا اذ تأثر عدد من المتغيرات الاقتصادية في عام ٢٠١٤ ويمكن بيان تلك التأثيرات من خلال الآتي:

أ- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

ب- انخفاض مستوى الصادرات الكلية شكلت الصادرات النفطية نسبة (٩٩%) من مجموع الصادرات الكلية .

ج الميزانية العامة للدولة: ان الصدمة المزدوجة لعام ٢٠١٤ كان لها تأثيرات واضحة على الميزانية العامة للدولة، من خلال تأيرها في الإيرادات العامة فقد انخفضت الإيرادات العامة الفعلية بشكل كبير وواضح، فقد انخفضت الإيرادات العامة من (١١٣.٨ ترليون دينار) عام٢٠١٣ إلى (١٠٥.٤ ترليون دينار) عام ٢٠١٤ وإلى (٦٦.٥ ترليون دينار)

عام ٢٠١٥ وإلى(٥٤.٤ ترليون دينار) عام ٢٠١٦ وبنسبة انخفاض قدرها (٥٢%) خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٦).

رغم الانخفاض الكبير في الايرادات الدولارية من النفط المصدر والذي وصل الى ٧٠% في بعض الاشهر، بقي سعر صرف الدينار ثابتا ولم تحدث فجوات مهمة بين سعر الصرف الرسمي والسوق الموازية، ابتداءا من سنة ٢٠١٦ تم وضع معايير، بالاستعانة بمكتب تدقيق دولي لدخول المصارف والشركات الى نافذة شراء الدولار بغية السيطرة على عمليات بيع الدولار والمحافظة على سعر الصرف من جهة وترسيخ الالتزام بقواعد الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب من جهة ثانية وادت تلك المعايير الى الارتقاء بممارسات المصارف في هذا الشأن وبناء وحدات وقدرات تنظيمية وفنية وتقنية لتعزيز أنظمتها ورقابتها الداخلية(١٦).

ثالثا: تأخر الحكومة العراقية في سداد مستحقات المقاولين والتجار الذين قاموا بإنجاز مشاريع اقتصادية لصالح الوزارات والدوائر الحكومية بسبب انخفاض أسعار النفط، ومتطلبات الانفاق العسكري لمواجهة عصابات داعش ونظراً لكون أغلب المتعاملين مع المصارف هم من رجال الأعمال الذين اقترضوا منها لأغراض تنفيذ المشاريع المذكورة مما أدى إلى حصول إعسار مالي في عدد من هذه المصارف وارتفاع نسبة الديون المشكوك في تحصيلها تصل الى قرابة (٣.٢ ترليون دينار)(١٧).

رابعا: تداعيات صدمة كورونا ١٩ على الاقتصاد العراقي: تأثرت عدد من المتغيرات الاقتصادية نتيجة صدمة كورونا ١٩، ويمكن بيان تلك التأثيرات من خلال الآتي:

١. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي: ان صدمة كورونا ١٩ قد أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من (٢٩٨.٩ ترليون دينار) إلى (١٩٨.٨ ترليون دينار) خلال المدة (٢٠١٨ -٢٠٢٠) وبنسبة انخفاض قدرها (٢٦.١%).

٢- الصادرات الكلية شكلت الصادرات النفطية النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الكلية، وكما أشرنا سابقاً ، ان الصدمة الاقتصادية الناتجة عن تغير أسعار النفط أدت

إلى انخفاض مستوى الصادرات الكلية من (٨٥.٤ مليار دولار) إلى (٤٦.٨ مليار دولار) خلال المدة (٢٠١٨ – ٢٠٢٠) وبنسبة انخفاض قدرها (٤٥.٢%).

٣- الميزانية العامة للدولة : إن صدمة كورونا ١٩ كان لها تأثيرات واضحة على الميزانية العامة من خلال انعكاساتها على الإيرادات العامة والنفقات العامة والتي يمكن بيانها من خلال الآتي[١٨]:

أ. الإيرادات العامة: تُعدّ الإيرادات النفطية المساهم الأكبر في إجمالي الإيرادات العامة، وكما أشرنا سابقاً، ان الصدمة الاقتصادية سببت انخفاض الإيرادات العامة الفعلية بشكل كبير وواضح فقد انخفضت الإيرادات العامة من(١٠٦.٦ ترليون دينار) إلى (٦٣.٢ ترليون دينار) خلال المدة (٢٠١٨_٢٠٢٠)، وبنسبة انخفاض قدرها (٤٠.٧%).

ب. النفقات العامة امتدت تأثيرات الصدمة بشكل واضح إلى النفقات العامة حيث انخفضت من (١١١.٧ ترليون دينار) إلى (٧٦.١ ترليون دينار) خلال العامين (٢٠١٩_٢٠٢٠) بسبب انخفاض الإيرادات العامة والتي انخفضت نتيجة انخفاض أسعار النفط وبنسبة انخفاض قدرها (٣١.٨ ترليون دينار).

وقد عمل البنك المركزي العراقي على جملة من الأمور من اجل خدمة الاقتصاد العراقي وقد عمل على بناء نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية حيث أستخدم البنك المركزي العراقي أسلوب المزاد اليومي من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية (الدولار)، والهدف الأساسي من ذلك السيطرة على مناسيب السيولة العامة والتي تصب في الحد من ظاهرة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وقد حققت نافذة العملة هدفين:

١. استقرار سعر صرف الدينار العراقي.

٢. بناء احتياطي وغطاء من العملة الأجنبية.

ويتم استخدام النافذة في أغلب الاحيان من قبل التجار المستوردين عن طريق مصارفهم التجارية، فلابد من التأكد بأنها سياسة نقدية بحتة، لكونه يسحب الدينار العراقي من السوق الأمر الذي يقلل من ضغوط السيولة النقدية وتأثيرها على التضخم.

وعمل البنك المركزي بالتنسيق مع وزارة المالية على اعادة جدولة الدين المترتب على وزارة المالية والبالغ (٥٣٩٣٨٩٠) مليون دينار، الناتج عن السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية قبل عام ٢٠٠٣، والعمل على تسديد هذا الدين على شكل اقساط فصلية خلال العام ويعمل على طرحه في المزاد بفائدة سنوية قدرها (٥%) وخلال سبع سنوات في سداد الدين [١٩].

الخاتمة:

بالرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي تعرض لها العراق بسبب هبوط أسعار النفط وتكاليف الحرب على الإرهاب، فإن البنك المركزي تمكن وبإجراءات اقتصادية ومالية محسوبة وجريئة من تقديم الدعم المتواصل للاقتصاد العراقي وساهم مساهمة كبيرة في تأمين رواتب الموظفين والمتقاعدين وتسديد مستحقات المقاولين والفلاحين إضافة الى مبادرته بتنشيط الدورة الاقتصادية وتخصيصه ستة ترليونات وخمسمائة مليار دينار لتمويل وتشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الإسكان والزراعة والصناعة ودعم المصارف وتحقيق هدفين اقتصادي واجتماعي، كذلك اتخاذ إجراءات أخرى مهمة بإعادة احتساب الاحتياطي القانوني للمصارف بهدف توفير السيولة للمصارف وتأسيس شركة ضمان الودائع لغرض إعادة الثقة بالقطاع المصرفي وزيادة نسبة الادخار للكتلة النقدية في المصارف. ومن هنا كانت دعوة البنك المركزي لأعضاء مجلس النواب لزيارته والاطلاع على حقيقة الجهود المبذولة في خدمة الاقتصاد الوطني وهي دعوة أيضاً للإعلام الاقتصادي، لأن يكون إعلاماً وطنياً داعماً للاقتصاد ومحللاً ومشخصاً بشكل علمي ودقيق للمشاكل ومعوقات العمل في السياستين المالية والنقدية وبدون قصد مسبق واقتراح البدائل الممكنة لأنه لا يوجد عمل بدون هفوات وأخطاء.

قائمة المصادر :

(١)صباح الأمامي، الخصخصة وتأثيرها على الأقتصاد الوطني، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٥، ص٧.

(٢) وليم أشعيا عوديشو، النظام السياسي والسياسية الخارجية اليابانية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٥، ص١٦٩.

(٣) فلاح خلف، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الرابط: https://caus.org.lb/ar/

(٤) يحيى حمود حسن البو علي ،سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية ،اطروحة دكتوراة ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة البصرة ،٢٠١٠ ،ص٧١ .

(٥) مصطفى رفيق عبد الرزاق، السياسة النفطية وادارة الريع في الامارات العربية المتحدة مع اشارة خاصة الى العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٣، ص١٢٧_١٣٤.

(٦) زمن راوي، واقع السياسة النفطية وسبل إصلاحها في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص١١٥_١١٨.

(٧)حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص١١٩.

(٨) فلاح خلف، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الرابط: https://caus.org.lb/ar/

(٩)صادق راشد ألشمري استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية ، دار اليازوري، عمان، ٢٠٢٢، ص١٣٤.

(١٠) فلاح خلف، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الرابط: https://caus.org.lb/ar/

(١١) سمير النصيري، منهجية الإصلاح المصرفي والاقتصادي في العراق، الاتحاد العربي للمصارف، بيروت، د.ت، ص١٠.

(١٢) وليد عيد، بحث: دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الازمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي، البنك المركزي العراقي، بغداد، د.ت، ص٢_٥.

(١٣) عبد الله كنعان، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، ٢٠٢١، ص٣٢.

(١٤) وليد عيد، مصدر سابق، ص٢_٥.

(١٥) حيدر مجيد عبود الفتلاوي، دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٠، ص١٥٦.

(١٦) علي محسن العلاق، السياسات النقدية في مواجهة التحديات(٢٠١٥_٢٠١٦)، البنك المركزي العراقي، بغداد، ٢٠١٧، ص١٤.

(١٧) وليد عيد، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(١٨) علاء طالب وقصي عبود، الصدمات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : أسباب وتداعيات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد ٤٧، د.ت، ص٥٨_٦٣.

(١٩) علي عبد حسين وحميد محسن، استقلالية البنك المركزي العراقي ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي للمدة (٢٠٠٤_٢٠١٩)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العدد ٥٥، ٢٠٢١، ص٤١٧_٤٢٠.